في نحو الم يان للذين امنوا ان تخشع وفي موضع نصب على المفعولية في نحو فاردت ان اعيبها
وفي موضع جر في نحو من قبل ان ياتي ومحتملة لهما في نحو والذى اطمع ان يغفر لى خطيئتى
اصله في ان يغفر لى فحذفت في فنصب ما بعدها وابقى على جره والكثر العرب على وجوب
اعمالها وبعضهم يهملها جوازا حملا على ما اختها اى المصدرية نجامع ان كلا منهما
حرف مصدرى ثنائى واليها اشار الناظم بقوله وبعضهم اهمل ان حملا على ما اختها حيث
استحقت عملا كقراءة ابن محيصن لمن اراد ان يتم الرضاعة برفع يتم والقول بان اصله
يتموا وهو منصوب بحذف النون وحذفت الواو للساكنين لفظا واستصحب ذلك خطا والجمع
باعتبار معنى من تكلف وكقوله ان تقران على اسماء ويحكما منى السلام وان لا تشعرا احدا
فان الاولى والثانية مصدريتان غير مخففتين من الثقيلة وقد اهملت الاولى واعملت الثانية
وبعضهم اعمل ما المصدرية حملا على ان المصدرية نحو كما تكونوا يولى عليكم قاله ابن الحاجب
وما ذكره الموضح تبعا للنظم من ان ان هذه مصدرية مهملة هو قول البصريين وزعم الكوفيون
انها المخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل المتصرف الخبرى والقياس فصلها منها بقد او
احدى اخواتها وتاتى ان مفسرة بمنزلة اى وزائدة دخولها وخروجها سواء ومخففة
من ان المشددة فلا ينتصب المضارع في هذه الاحوال الثلاثة ولكل ضابط يضبطها
فالمفسرة هى المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه المتاخر عنها جملة ولم
يقترن بجار نحو فاوحينا اليه ان اصنع الفلك اى اصنع وانطلق الملأ منهم ان امشوا
اى امشوا اذ ليس المراد بالانطلاق هنا المشى بل انطلاق السنتهم بهذا الكلام كما انه
ليس المراد بالمشى المتعارف بل الاستمرار على الشئ نحو واخر دعواهم ان الحمد لله رب
العالمين لعدم تقدم الجملة وقلت له ان افعل لان الجملة السابقة فيها حروف القول وفى
شرح ابن عصفور الصغير على الجمل انها قد تكون مفسرة بعد صريح القول ولا يجوز
ذكرت عسجدا ان ذهبا لعدم تاخر الجملة بل يجب الايتان باى او ترك حرف التفسير
وليس من التفسيرية كتبت اليه بان افعل لدخول الجار نص عليه الموضح في شرح القواعد
الصغرى وعن الكوفيين انكار ان التفسيرية البتة قال في المغنى وهو متجه لانك اذا
قلت كتبت اليه ان افعل لم يكن افعل نفس كتبت كما كان الذهب نفس العسجد في قولك هذا
عسجد اى ذهب ولهذا لو جيت باى مكان ان لم تجده مقبولا في الطبع انتهى واعترضه
الدماميني ورده الشمنى بما يطول ذكره والزايدة هى التالية لما التوقيتية نحو فلما ان
جاء البشير القاه على وجهه والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله وهو باعث البغلكى
كان ظبية تعطو الى وارق السلم فيمن جر ظبية اى كظبية وتعطو تتطاول الى الشجر
لتتناول منه والوارق اسم فاعل من ورق الشجر يرق مثل اورق والسلم بفتحتين شجر له
شوك او الواقعة بين فعل القسم المذكور ولو كقوله فاقسم ان لو التقينا وانتم
لكان لكم يوم من الشر مظلم او المتروك كقوله اما والله ان لو كنت حرا وما بالحر انت ولا العتيق
اى اقسم والله لو كنت حرا هذا قول سيبويه وغيره وفي مقرب ابن عصفور انها في تلك
حرف جئ به لربط الجواب بالقسم ويبعده ان الاكثر تركها والحروف الرابطة ليست كذلك
قاله في المغنى او الواقعة بعد اذا كقوله فامهله حتى اذا ان كانه معاطى يد في لجة الماء غامر
فهذه اربع مواضع واكثرها الواقعة بعد لما واقلها الواقعة بين الكاف ومجرورها وزعم الاخفش

انها

انها تزاد في غير ذلك وانها تنصب المضارع كما تجر من والبا الزايدتان الاسم وجعل منه وما لنا الا
نتوكل على الله واجيب بان ان مصدرية لا زايدة والاصل وما لنا في ان لا نتوكل على الله وانما لم تعمل
الزايدة لعدم اختصاصها بالافعال بخلاف من والبا الزايدتين فانهما لما اختصا بالاسم عملا فيه الجر
والمخففة من ان المشددة هى الواقعة غالبا بعد علم خالص سوا دل عليه بمادة ع ل م ام لا
فالاول نحو علم ان سيكون والثانى نحو افلا يرون ان لا يرجع وقيد ت العلم بالخالص
احترازا من اجرايه مجرى الاشارة نحو قولهم ما علمت الا ان تقوم قال سيبويه يجوز فيه النصب
لانه كلام خرج مخرج الاشارة فجرى مجرى قولك اشير عليك ان تقوم انتهى ومن اجرايه مجرى الظن
كقراءة بعضهم افلا يرون ان لا يرجع بالنصب او بعد ظن مؤول بالعلم نحو وحسبوا ان لا تكون فتنة
في قراءة الرفع ويجوز في تالية الظن ان تكون ناصبة اجراء للظن على اصله من غير تاويل والنصب
هو الارجح لان التاويل على خلاف الاصل ولهذا الترجيح اجمعوا عليه اى على النصب في
الم احسب الناس ان يتركوا بحذف النون واختلفوا في وحسبوا ان لا تكون فقرا غير
ابى عمرو والاخوين حمزة والكسائى بالنصب وقرا ابو عمرو وحمزة والكسائى بالرفع لوجود الفصل
بين ان والفعل بلا وانما لم يقروا بالرفع في يتركوا لعدم الفصل فعلم ان التعويل في كون ان ناصبة
او مخففة بعد افعال الشك واليقين على اعتبار المعنى دون اللفظ الا ترى انك ترفع في رايت ان لا يقوم
زيد اذا اردت اليقين مثل افلا ترون انه لا يرجع وتنصب ان اردت الظن مثل وحسبوا ان لا تكون
خلافا للمبرد فانه لا يجوز اجراء العلم مجرى خلافه فتنصب ان الواقعة بعده الفعل ولا اجراء غيره
مجراه فيرتفع الفعل الواقع بعد ان الواقعة بعده فالعلم عنده لا يجرى مجرى غيره ولا يجرى
غيره مجراه والنوعان عند سيبويه جايزان والفرا وابن الانبارى ينصبان بعد العلم
الصريح والى النواصب الثلاث ثم اشار الناظم بقوله وبلن انصبه وكى كذا بان لا بعد
علم والتى من بعد ظن فانصب بها والرفع صحح واعتقد تخفيفها من ان فهو مطرد ومن غير
الغالب واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين فان هنا مخففة من الثقيلة ولم تقع بعد
علم ولا ظن الناصب الرابع اذن والصحيح انها بسيطة لا مركبة من اذ وان او اذا وان وعلى البساطة
فالصحيح انها الناصبة بنفسها لا ان مضمرة بعدها وهى على القول بالحرفية حرف جواب وجزا عند سيبويه
وقال الشلوبين هى كذلك في كل موضع وقال الفارسى في الاكثر وقد تتمحض للجواب بدليل انه يقال
احبك فتقول اذن اظنك صادقا اذ لا مجازاة هنا قال الرضى لان الشرط والجزا اما في الاستقبال
او في الماضى ولا مدخل للجزا في الحال والمراد بكونها للجواب ان تقع في كلام يجاب به كلام اخر
ملفوظ او مقدر سوا وقعت في صدره او في حشوه او في اخره والمراد بكونها للجزا ان يكون
مضمون الكلام الذى هى فيه جزاء لمضمون كلام اخر وكان القياس الغاؤها لعدم اختصاصها
ولكنهم قالوا وشرط اعمالها ثلاثة امور احدها ان تتصدر في اول الجواب لانها حينئذ في
اشرف محالها فان وقعت حشوا في كلام بان اعتمد ما بعدها على ما قبلها اهملت وذلك في ثلاث
مسايل احدها ان يكون ما بعدها خبرا عما قبلها نحو انا اذن اكرمك الثانية ان يكون جوابا للشرط
قبلها نحو ان ياتنى اذا اكرمك الثالثة ان تكون جواب قسم قبلها ملفوظ نحو والله اذن لا اخرج
او مقدر كقوله لئن عاد لى عبد العزيز بمثلها وامكننى منها اذا لا اقيلها وهو كثير عزه
برفع اقيلها لان اذن لم تتصدر لكونها جواب قسم مقدر والتقدير والله لئن وجواب الشرط
محذوف واهملت اذن لوقوعها بين القسم وجوابه لا بين الشرط وجوابه خلافا لما وقع في المغنى